اصبحت منشأة نطنز النووية في إيران، عنوانا للسباق بين الخيار الدبلوماسي لعودة طهران وواشنطن الى الالتزام بالاتفاق النووي، وبين التصعيد و تداعيا ته المفتوحة على كلّ الاحتمالات، مع إعلان إيران بد ء تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة

النووي الإيراني
التخصيب يسابق المفاوضات

جولة مباحثات في فيينا لم تفض إلى تقدم ملموس

للحديث تتمة...

العودة إلى فلسطين الأولى

نضال محمد وتد

في الوقت الذي كانت تقدّم فيه سفارة الإمارات، على صفحات «تويتر»، تهنئتها لدولة الاحتلال، بـ«استقلالها»، كان آلاف الفلسطينيين في الجليل والمثلث والنقب، يمثلون ثلاثة وأحياناً أربعة أجيال فلسطينية منذ النكبة إلى اليوم، يعودون لساعات معدودة إلى قراهم الأصلية التي هجرتهم منها العصابات الصهيونية في حرب النكبة عام 1948.

آلاف المهجرين في الداخل الفلسطيني، ممن يعتبرهم الاحتلال في أحد أبشع قوانين العنصرية والتطهير العرقي، غائبين عن الوطن وعن أملاكهم، على الرغم من بقائهم على أرض الوطن في القرى والبلدات المجاورة التي صمدت على الرغم من حرب التطهير العرقي في النكبة، وعلى أرضها بقي ما لا يزيد عن 180 ألف فلسطيني، كانوا شوكة في حلق الاحتلال ولغمه، وتحوّلوا إلى الدليل الحي الباقي شاهداً على جرائم النكبة. منذ 24 عاماً، تنظّم جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل، مسيرة عودة سنوية إلى ما تبقّى من القرى المهجرة، تحوّلت إلى عنوان وأيقونة في حفظ الذاكرة الفلسطينية وسردها على مسامع الأحفاد ممن بقوا ونجوا من القتل والتطهير، وعاشوا سبعة عقود على مرمى حجر من قراهم وبيوتهم وحقولهم المغتصبة. إلى حطين توافد المئات، ومثلهم إلى صفورية واللجون والدامون، وعشرات القرى، في يوم حوّله الفلسطينيون في الداخل، من «يوم استقلال إسرائيل» إلى يوم فلسطيني بامتياز يؤكد الرواية، وعلى الرغم من أن دولة الاحتلال تعلن نفسها دولة علمانية وغربية، إلا أنها لتأصل أساطير التوراة في فكر الحركة الصهيونية، تحيي ذكرى تأسيسها على أنقاض الشعب الفلسطيني وفق التقويم العبري وليس وفق التقييم الغربي الذي أعلن فيه دافيد بن غوريون عن «قيام دولة يهودية على أرض إسرائيل، هي دولة إسرائيل» في 14 مايو/ أيار 1948.

يحوّل الفلسطينيون في الداخل الموعد السنوي بالتقييم العبري، لـ«قيام دولة إسرائيل»، إلى اعتباره يوم النكبة ليرسخوا بقاء الرواية وإعادة فصولها لجوهرها الحقيقي وبُعدها الأصلي، بأنها حرب تطهير وطرد وترحيل واستعمار إحلالي، لا يمكن محوه أو مسح نتائجها بعبارات دبلوماسية واتفاقات جزئية تبحث عن حلول سحرية، تتحايل على التاريخ وعلى الذاكرة، بصياغات وتسويات على أساس التعويض المالي أو العودة الجزئية لمن يريد، وتتجاهل المهجرين واللاجئين في داخل الوطن. مسيرات العودة الفلسطينية في الداخل في كل عام هي الشمعة التي تضيء عتمة النكبة المستمرة.

طالبت طهران وأشنطن بإعداد لائحة بالعقوبات التي يجب رفعها (جو كلامار/فرانس برس)

طهران ـ العربي الجديد

اتخذت إيران، أمس الجمعة، إحدى خطواتها الأكثر جديّة، في إطار الابتعاد عن الاتفاق النووي الموقّع مع الدول الكبرى عام 2015، معلنة رسمياً بدء تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة من منشأة نطنز وسط البلاد. وفيما تقول طهران، إن رفع مستوى التخصيب، يأتي رداً على عملية «تخريب إسرائيلي» تعرّضت لها المنشأة يوم الأحد الماضي، إلا أنه يصب في إطار تكثيف الضغط على الولايات المتحدة، في إطار عملية التفاوض الجارية في العاصمة النمساوية فيينا، والتي استكملت أمس، على مستوى الخبراء، تحت وطأة الإعلان الإيراني، والذي يترافق مع تركيب ألف جهاز للطرد المركزي من الجيل السادس («أي آر 6»).

وطالب مساعد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، في مقابلة تلفزيونية، واشنطن، التي يتفاوض معها الإيرانيون في فيينا بشكل غير مباشر، بإعداد لائحة العقوبات التي يجب أن ترفع عن بلاده، ما وضعه مراقبون في خانة «تليين الموقف»، على الرغم من تعقيدات المفاوضات.

وأعلنت إيران أمس، بدء تخصيب نظير اليورانيوم 235 بنسبة تصل إلى 60 في المائة، تطبيقاً لقرارها الذي صدر يوم الثلاثاء الماضي، وهو المستوى الذي يقربها من استخدامه لأغراض عسكرية. وبحسب الإعلان الرسمي، فإن التخصيب بهذه النسبة بدأ بمعدل أبطأ بكثير مما يمكن أن تنتجه طهران. وأفادت وكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء، بدايةً، بأن إنتاج المادة الأنشطارية المخصبة بنسبة 60 في المائة، بدأ في نطنز. ولاحقاً، أكد رئيس «مجلس الشورى الإسلامي» الإيراني (البرلمان)، محمد باقر قاليباف، عبر «تويتر»، أن بلاده «أنتجت بعد 40 دقيقة من منتصف ليل الخميس - الجمعة، أول دفعة لليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة في نطنز»، معتبراً أن «إرادة الشعب الإيراني تصنع المعجزات وتحبط أي مؤامرة». كما أكد رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، علي أكبر صالحي، أن «تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة، جارٍ في منشآت الشهيد أحمدي روشان النووية» في نطنز. وأوضح صالحي في حديث للتلفزيون الإيراني الرسمي، أنه «الآن، نحصل على 9 غرامات في الساعة» من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة، مضيفاً أن علماء نطنز لا يزالون «يعملون على طريقة نصب سلسلتي أجهزة الطرد المركزي» المخصصة لإنتاج اليورانيوم المخصب بهذه النسبة. ولفت إلى أنه «هكذا، فإن إنتاجنا من اليورانيوم بنسبة 60 في المائة سيتراجع؛ يمكن أن ينتقل من 9 غرامات (في الساعة) حالياً، إلى 6 غرامات، لكن في الوقت نفسه، سننتج اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة مع هاتين السلسلتين». وفي هذا الإطار، أوضح رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، أن بلاده يمكنها «رفع نسبة تخصيب اليورانيوم، وفي كل لحظة، وأصبح إنتاج اليورانيوم ممكناً بأي درجة نقاء»، مؤكداً أن كمية 9 غرامات من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة في الساعة ستزيد «بعد تحسينات في نطنز». وقال صالحي أن هجوم نطنز الأحد الماضي «لم يخلف أي تلوث إشعاعي»، كما لم يتوقف فيه تخصيب اليورانيوم»، متحدثاً عن «إعطاب أجهزة الطرد المركزي من الجيل الأول في إحدى الصالات»، حيث تضم المنشأة «صالات عدة». وأكد أن التيار الكهربائي الرئيسي الذي انقطع جرّاء الهجوم، «سيتم توصيله الليلة (أمس الجمعة)». وأشار التلفزيون الرسمي إلى جميع أولئك الذين كانوا يمارسون الشعوبية خلال السنوات الماضية، من خلال القول إن الصناعة النووية الإيرانية قد تعطلت نتيجة الاتفاق النووي».

> بدأ التخصيب بمعدل أبطأ مما يمكن أن تنتجه طهران

> الوفدان الإيراني والأميركي سيعودان إلى بلديهما للتشاور

وكانت إيران أعلنت الثلاثاء الماضي، أنها ستبدأ تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة، وهو أعلى من أي مستوى تخصيب لليورانيوم سبق أن حققته. من جهتهم، أكد المفتشون الدوليون في المنظمة الدولية للطاقة الذرية، أن إيران تعتزم القيام بذلك فوق الأرض في نطنز، وليس في عمق قاعاتها تحت الأرض، التي تمّت تقويتها لتحمل الضربات الجوية. وكانت طهران، قبل ظلّ هذا التطور، تقوم بتخصيب اليورانيوم بنسبة 20 في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من معدّل 3.67 في المائة، المنصوص عليه في الاتفاق النووي، الذي انسحبت منه الولايات المتحدة في العام 2018.

وفي ظلّ هذا التطور، تواصلت أمس الجمعة مباحثات اللجنة المشتركة للاتفاق النووي في فيينا على مستوى الخبراء، لتحديد العقوبات الأميركية التي ينبغي رفعها عن إيران، وخطوات طهران النووية التي يجب أن تتخذها. وجاء ذلك بعد اجتماع عقد أول من أمس، على مستوى مساعدي وزراء الخارجية والمدراء السياسيين للدول الأعضاء المتبقين في الاتفاق بعد الانسحاب الأميركي، أي مجموعة 4+1، إيران والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. ويجري التفاوض بين إيران والولايات المتحدة بشكل غير مباشر في فيينا. ووصف المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، بيتر ستانو، قرار رفع نسبة التخصيب بأنه «مقلق جداً»، مضيفاً أنه «لا يوجد تفسير موثوق به أو مبرر مدني لمثل هذا العمل». وحول سير المفاوضات، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول أوروبي قوله إن فريقي التفاوض من إيران والولايات المتحدة «سيعودان إلى بلديهما لإجراء مناقشات داخلية بشأن كيفية إيقاذ الاتفاق بعد قرار طهران، وإنهم «سيعودان إلى بلديهما لتلقي تعليمات أكثر دقة، وبعدها لا أعلم متى سنستأنف المحادثات». وأشار إلى أنه «لدينا القرار القرار، على أنه «استعراض للقوة ضد خسّة الإرهابيين».

من جهتها، سعت الرئاسة الإيرانية إلى استغلال الإعلان، للتصويب على خصومها السياسيين من المحافظين. وقال رئيس مكتب الرئيس الإيراني حسن روحاني، محمود واعظي، إن هذا الحدث «رد على الإيراني بالتخصيب بمعدل 60 في المائة. وكانت طهران النووية التي يمارسون خلال السنوات الماضية، من قد تعطلت نتيجة الاتفاق النووي». وكانت إيران أعلنت الثلاثاء الماضي، أنها ستبدأ تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة، وهو أعلى من أي مستوى تخصيب لليورانيوم سبق أن حققته. من جهتهم، أكد المفتشون الدوليون في المنظمة الدولية للطاقة الذرية، أن إيران تعتزم القيام بذلك فوق الأرض في نطنز، وليس في عمق قاعاتها تحت الأرض، التي تمّت تقويتها لتحمل الضربات الجوية. وكانت طهران، قبل ظلّ هذا التطور، تقوم بتخصيب اليورانيوم بنسبة 20 في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من معدّل 3.67 في المائة، المنصوص عليه في الاتفاق النووي، الذي انسحبت منه الولايات المتحدة في العام 2018.

وفي ظلّ هذا التطور، تواصلت أمس الجمعة مباحثات اللجنة المشتركة للاتفاق النووي في فيينا على مستوى الخبراء، لتحديد العقوبات الأميركية التي ينبغي رفعها عن إيران، وخطوات طهران النووية التي يجب أن تتخذها. وجاء ذلك بعد اجتماع عقد أول من أمس، على مستوى مساعدي وزراء الخارجية والمدراء السياسيين للدول الأعضاء المتبقين في الاتفاق بعد الانسحاب الأميركي، أي مجموعة 4+1، إيران والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. ويجري التفاوض بين إيران والولايات المتحدة بشكل غير مباشر في فيينا. ووصف المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، بيتر ستانو، قرار رفع نسبة التخصيب بأنه «مقلق جداً»، مضيفاً أنه «لا يوجد تفسير موثوق به أو مبرر مدني لمثل هذا العمل». وحول سير المفاوضات، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول أوروبي قوله إن فريقي التفاوض من إيران والولايات المتحدة «سيعودان إلى بلديهما لإجراء مناقشات داخلية بشأن كيفية إيقاذ الاتفاق بعد قرار طهران، وإنهم «سيعودان إلى بلديهما لتلقي تعليمات أكثر دقة، وبعدها لا أعلم متى سنستأنف المحادثات». وأشار إلى أنه «لدينا القرار الإيراني بالتخصيب بنسبة 60 في المائة. هذا لا يجعل المفاوضات أكثر سهولة»، مشيراً كذلك إلى الاعتداء الأحد الماضي في نطنز.

من جهته، شدّد مساعد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، الذي يترأس وفد بلاده في مباحثات فيينا، أمس، في حديث للتلفزيون الإيراني، على «ضرورة» إعداد واشنطن قائمة للعقوبات التي يجب رفعها، مضيفاً أنه «من دونها، فلن يحدث شيء»، مع تأكيده أن بلاده «مستعدة أيضاً لإعداد قائمة للإجراءات النووية التي يجب أن تُتخذ». وتطالب طهران بإلغاء نحو 1600 عقوبة أميركية فرضت عليها، منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، وبرفع عقوبات قلّت قائمة منذ أيام الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما. وأضاف عراقجي أن الوفد الإيراني، احتج أيضاً على عقوبات جديدة فرضها الاتحاد الأوروبي على شخصيات وكيانات إيرانية بدواعي انتهاكات حقوق الإنسان، معتبراً أن ذلك يضعف المفاوضات.

الجرائم الكيميائية تهدد نظام الأسد

هاجم النظام السوري وحليفه الروسي تقرير منظمة حظر الاسلحة الكيميائية، الذي يتهم النظام بتنفيذ هجمة بغاز الكلورعلى سراقب، مستشعرين خطر المحاسبة الدولية

عماد كركص

باتَ النظام السوري يستشعر خطر محاصرته أكثر فأكثر، من خلال ملف السلاح الكيميائي الذي استخدمه في هجمات متفرقة شنّها على مواقع مدنية في سورية، إذ يجهد اليوم مع حلفائه لتفنيد تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الثاني، الذي صدر قبل أيام، والذي اتهم النظام بشكل مباشر بتنفيذ هجمة باستخدام السلاح الكيميائي على مدينة سراقب في ريف إدلب الشرقي، في فبراير/ شباط 2018. وفي 12 من شهر إبريل/ نيسان الحالي، حدّد فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سلاح الجو التابع للنظام السوري أنه استخدم غاز الكلور أثناء هجوم على مدينة سراقب في العام 2018. وشهد أول من أمس، الخميس، أقوى التصريحات من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تجاه النظام السوري، حين أشار المدير العام للمنظمة فرناندو أرياس إلى أن «حظر الأسلحة» وثّقت حوالي 18 حالة على الأقل استعمل فيها النظام السلاح الكيميائي، وذلك في كلمة له أمام اللجنة الفرعية للأمن والدفاع في البرلمان الأوروبي. وسبق ذلك هجوم حاد شنّته الولايات المتحدة ضد النظام السوري، بعد صدور تقرير منظمة حظر الأسلحة حول هجمة سراقب، واكد بيان لوزارة الخارجية الأميركية، على ما أوردته المنظمة في تقريرها حول تورط النظام بهجمة سراقب باستخدام غاز الكلور، معتبراً أن هذا الاكتشاف «لا يجب أن يفاجئ أحداً»، ومضيفاً أن النظام «يتحمل المسؤولية عن عدد لا يحصى من أعمال وحشية ترقى بعضها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية». وكانت وزارة الخارجية في حكومة النظام قد ردّت على تقرير فريق منظمة حظر الأسلحة بأن «التقرير تضمن استنتاجات مزيفة ومفبركة

> هاجمت روسيا تقرير منظمة حظر الاسلحة ووصفته بالمسيس

تُمثل فضيحة أخرى لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفرق التحقيق فيها، تُضاف إلى فضيحة تقرير بعثة تقصي الحقائق المزور حول حادثة دوما 2018»، نافية استخدام النظام غازات سامة.

من جهتها، هاجمت الخارجية الروسية التقرير بوصفه «منحازاً ومسيساً». وقالت المتحدثة باسم الوزارة ماريا زاخاروفا في إحاطة صحافية، أول من أمس، إنه «من أجل جعل الاستنتاجات المنحازة والمسيسة والزائفة أكثر منطقية، شاركت مجموعة من الأشخاص الذين يمكن تخيلهم، والذين لا يمكن ذلك، في عملية التحقيق المفترضة، بمن في ذلك خبراء في مجال الأرصاد الجوية وعلم السموم والأسلحة وتحديد الموقع الجغرافي والتقنيات الرقمية»، مضيفة: «كل ذلك تم من أجل تقديم نوع من الأساس العلمي المزيف للنسخة المفترضة الوحيدة الممكنة لإلقاء أسطوانة تحتوي على غاز الكلور المنزلي من طائرة عمودية، وعلى ما يبدو من ارتفاع كبير، على قطعة أرض فارغة في منطقة سراقب».

حدة الردود على التقرير والتأييد له، تشير إلى استشعار النظام وحلفائه، لا سيما روسيا، للخطر القادم حيال ملف استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، يشير مدير مركز توثيق الانتهاكات الكيميائية في سورية نضال شيخاني، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الهجمة التي تم تنفيذها في سراقب باستخدام غاز الكلور، جاء أمر تنفيذها من قبل (قوات النمر) التي يقودها العميد سهيل الحسن، وهي مدعومة من روسيا بشكل كامل». ويلفت شيخاني إلى أنهم في المركز «يعتقدون بواجد من أمرين، إما أن تكون روسيا أعطت الأمر بتنفيذ الهجمة المحددة في التقرير بسراقب، أو دعمت تنفيذها بشكل أو بآخر من خلال دعم هذه الميليشيات التي أعطت الأمر لتنفيذ الهجمة».

وعلى صعيد محاصرة النظام لاستخدامه السلاح الكيميائي، سيواجه النظام في 20 من شهر إبريل الحالي، احتمالاً كبيراً بتجميد عضويته في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إذ كانت فرنسا قد قدمت، خريف العام الماضي، مسودة قرار بالنيابة عن 46 دولة عضو في المنظمة لتعليق حقوق وامتيازات سورية (النظام) في المنظمة، على أن يتم التصويت على هذا المشروع خلال اجتماع كامل للدول الأعضاء في المنظمة في لاهاي، مطلع الأسبوع المقبل. وفي هذا السياق، يشير شيخاني إلى أن «193 دولة ممثلة في المنظمة، ويتطلب التصويت على أي قرار حضوراً شخصياً لممثليها، واليوم ظروف انتشار فيروس كورونا تفرض نفسها، وهذا ما سيعرقل حضور بعض الدول الأطراف للتصويت على القرار»، مفضلاً عدم استباق الأحداث، تاركاً لاجتماعات المنظمة التي ستستمر ثلاثة أيام البوح بما ستؤول إليه الأمور هناك.

شرق غرب

الأميركيون يشغلون الدفاع الجوي في اربيل

ذكرت مصادر عسكرية عراقية، أمس الجمعة، أن القوات الأميركية الموجودة في معسكر فيكتوريا الملاصق لمطار بغداد الدولي، غربي بغداد، قامت بتشغيل منظومة جديدة للدفاع الجوي وتجريتها. وحصل ذلك بعد يومين فقط من هجوم استهدف مطار أربيل الدولي، والذي نفّذ بطائرة مسيّرة استهدفت المطار الذي تقع قربه قاعدة للتحالف الدولي.

(العربي الجديد)

«قسد» تُحبط مخططا لـ«داعش»

أعلنت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، أمس الجمعة، عن إحباط مخطط «إرهابي لخلايا تنظيم داعش». وذكرت في بيان، أن «وحدات مكافحة الإرهاب تمكنت من كشف خلية نشطة لإرهابيي داعش في منطقة الرقة، في 14 إبريل/ نيسان الحالي، بالاشتراك مع قوات التحالف الدولي، تتألف من عشرة مرتزقة كانت تخطط لاستهداف تجمعات المواطنين ومؤسسات الإدارة المدنية في مدينتي الرقة والطبقة وعدد من المناطق الأخرى خلال شهر رمضان».

(العربي الجديد)

تونس: تغريم نبيل القروي 7 ملايين دولار

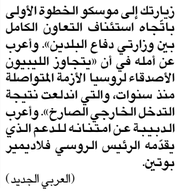

قضت المحكمة الابتدائية في العاصمة تونس، أمس الجمعة، بفرض غرامة مالية قدرها نحو 7 ملايين دولار، على رئيس حزب «قلب تونس» نبيل القروي (الصورة)، على خلفية اتهامه بالتهرب الضريبي. وقال المتحدث باسم المحكمة محسن الدالي إن «القضية تتعلق بعدم التصريح الجمركي حول عائدات مالية في عمليات تصدير تعود إلى عام 2012 (تهرب ضريبي)»، من دون الإدلاء بتفاصيل إضافية. ويعد حكم التغريم الصادر عن المحكمة ابتدائياً، وهو قابل للاستئناف.

(الأناضول)

اليمن: 96 قتيلا جديدا في معارك مأرب

قُتل 96 مقاتلاً من القوات اليمنية الحكومية والحوثيين خلال اليومين الماضيين قرب مدينة مأرب الاستراتيجية، حسبما أعلنت مصادر عسكرية يمنية، أمس الجمعة. وقال مصدر عسكري في القوات الحكومية إن المواجهات التي وقعت بين الطرفين في جبهات مختلفة في مأرب، يومي الأربعاء والخميس الماضيين، أدت إلى مقتل 36 مقاتلاً من القوات الحكومية و60 من الحوثيين.

(فرانس برس)

الدبيبة في موسكو

رحّبت روسيا، أمس الجمعة، بأفق تجديد التعاون العسكري مع ليبيا، لدى استقبال وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو رئيس حكومة الوحدة الليبية عبد الحميد الدبيبة (الصورة)، وقال شويغو في تصريحات نشرتها وزارة الدفاع الروسية: «اعتبر

زيارتك إلى موسكو الخطوة الأولى باتّجاه استئناف التعاون الكامل بين وزارتي دفاع البلدين». وأعرب عن أمله في أن «يتجاوز الليبيون الأصداء لروسيا الأزمة المتواصلة منذ سنوات، والتي اندلعت نتيجة التدخل الخارجي الصارخ». وأعرب الدبيبة عن امتنانه للدعم الذي يقدّمه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

(العربي الجديد)

السيطرة على المنافذ العراقية: أبعد من محاربة الفساد

حقّقت حكومة مصطفى الكاظمي في العراق، تقدماً ملموساً على صعيد ضبط المنافذ البرّية والبحرية، لتعزيز عائدات الدولة ومحاربة الفساد، ولتحصين الأمن المستباح عبر الحدود من قبل المليشيات

بغداد ـ عادل النواب

بعد نحو تسعة أشهر على إعلان رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، منتصف يوليو/تموز الماضي، إطلاق حملة واسعة للسيطرة على المنافذ البرّية والبحرية للعراق، كلّف بموجبها قيادة عمليات الجيش بإدارة ملف المنافذ الحدودية والموانئ البحرية للبلاد المطلة على الخليج العربي، ومنحها صلاحيات واسعة في هذا الإطار، نجحت هذه الحملة خلال الأشهر الماضية في الحدّ من نفوذ وهيمنة المليشيات المسلحة ومافيات التهريب في تلك المنافذ، خصوصاً في البصرة وديالى وميسان، المرتبطة حدودياً مع إيران. كما أسهمت الحملة في رفع نسبة الموارد المالية المتحققة من تلك المنافذ، بنحو 30 في المائة عن السابق، والتي كانت تهدر بعمليات الفساد والتلاعب، وفقاً لمسؤولين عراقيين في هيئة المنافذ الحدودية. هؤلاء المسؤولون أكدوا لـ«العربي الجديد»، أن الحرب على الفساد ليست الهدف الوحيد من خطة الحكومة العراقية لفرض سيطرتها على المنافذ، بل هناك ما هو أبعد من ذلك، ومنه وقف إدخال أشخاص من جنسيات مختلفة إلى البلاد وإخراجهم منها دون علم الدولة، فضلاً عن تهريب الأسلحة وغيرها، وما يرافق ذلك من أنشطة استخبارية سرّية. ومنتصف يوليو/تموز الماضي، أصدرت قيادة الجيش العراقي بياناً، أعلنت فيه أنه وفقاً لتوجيهات رئيس الحكومة، شرعت قيادة العمليات العسكرية بفرض سيطرتها على 10 منافذ برّية، هي: الشلامجة، بدرة، المنذرية، سفوان، القائم، طربيل، الشيب، زرباطية، أبو فلوس، وعرعر، إضافة إلى أربعة منافذ بحرية، هي: أم قصر الشمالي، أم قصر الجنوبي، أم قصر الأوسط، وخور الزبير، لافتةً إلى أن هذه المنافذ أصبحت تتمتع بحماية أمنية كاملة من قبل الجيش العراقي. وأكد البيان أن «قوات الجيش ستقوم بحماية المنافذ مخولة بجميع الصلاحيات القانونية، لمحاسبة أي حالة تجاوز، ومن أي جهة كانت».

وأعقب بيان قيادة الجيش سلسلة تغييرات واسعة في إدارة المنافذ، شملت إقالة واعتقال عشرات الموظفين ومسؤولي الجمارك، وصدور أوامر بتكليف ضباط استخبارات وغيرهم من الجيش، للعمل بشكل مؤقت في إدارة عدد من المنافذ الحدودية للعراق مع دول مجاورة. هذا الأمر دفع عدداً من المليشيات والجماعات المسلحة، إلى شنّ حملة إعلامية واسعة ضد الكاظمي ومسؤولين أمنيين عراقيين.

في هذا السياق، كشف مسؤول في مكتب الكاظمي، لـ«العربي الجديد»، عن قرب توسيع خطة ضبط المنافذ الحدودية، من خلال الاستعانة ببرنامج أمني ورقابي جديد يصدد تعميمه على كل منافذ العراق مع الجوار، أي مع تركيا وإيران وسورية والأردن والسعودية والكويت، إضافة إلى موانئ البصرة. وأكد المصدر أن «الحملة على المنافذ لا تتعلق فقط بملف الفساد وضياع مبالغ مالية ضخمة سنوياً جرّاء التلاعب برسوم التسجيل والجمارك وإدخال البضائع الفاسدة أو غير المطابقة، والتي تتم تحت حماية مليشيات وجماعات مسلحة تتقاسم النفوذ في ما بينها، بل له جانب أمني خطير نجحت الحكومة في التعامل معه وتحقيق تقدم فيه». وأوضح المصدر في هذا الصدد، أن «الحدود كانت مفتاحة أمام دخول وخروج شخصيات سورية ولبنانية وإيرانية للبلاد ومنها، دون علم السلطات أساساً بذلك، مع إدخال مواد وبضائع خاصة، وحتى على مستوى الأسلحة والأنشطة الاستخبارية المختلفة عبر الحدود، بالإضافة إلى تهريب متورطين بقضايا إرهاب وجرائم جنائية، وكله من دون علم الدولة، لذا كان خيار إخضاع المنافذ لسلطة الجيش الحلّ الوحيد». وأكد المسؤول في مكتب الكاظمي، أن فرقاً من جهاز الاستخبارات العامة، واستخبارات الجيش العراقي، باتت تتشارك اليوم في إدارة الدخول والخروج من هذه المنافذ، التي باتت إلى حدّ كبير جداً تحت سلطة الدولة، بعد سنوات لم يكن بالإمكان معرفة الداخل والخارج منها بسبب هيمنة المليشيات عليها». وأشار المصدر في هذا السياق إلى أنه «تمّ خلال الأسابيع القليلة الماضية، إنهاء علاقة ما لا يقل عن 90 ضابطاً ومخلصاً جمركياً ومفتشاً من المنافذ بسبب علاقاتهم مع المليشيات ومافيات الجريمة والتهريب».

ستوسع الحكومة الحملة على المعابر غير الشرعية (أحمد الربيعي/فرانس برس)

واعتبر المسؤول أن الحكومة بذلك «حققت منجزاً مهماً، بكاد يكون الفساد المالي أمامه بسيطاً، وهو ملف فرض سيادة القانون والدولة على تلك المنافذ، وهو ما يشكل حالياً أحد أبرز أسباب الاحتقان بين الكاظمي وبعض المليشيات، مثل عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله وسيد الشهداء». وشدّد المصدر على أن «الفترة المقبلة التي تسبق الانتخابات (التشريعية المبكرة المقررة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل) ستشهد حملة أكبر على المعابر غير الرسمية، من أجل إغلاقها، وهي تحديداً المعابر مع إيران وسورية». ويُقصد بالمعابر غير الرسمية، أو غير الشرعية، في العراق، والتي توجد على الحدود مع إيران وسورية، الفتحات التي تحدثها جماعات مسلحة متنفذة على الحدود، وتقوم من خلالها بإدخال البضائع والممنوعات من دون رسوم جمركية أو محاسبة ضريبية، وباتت أيضاً ممراً لعبور الأفراد.

ويملك العراق أكثر من 20 منفذاً برّياً مع إيران وتركيا والكويت والأردن وسورية والسعودية، فضلاً عن أربعة موانئ بحرية على مياه الخليج العربي، في محافظة البصرة جنوبي البلاد، ويقدر حجم التبادل التجاري الإجمالي في كلّ المنافذ بأكثر من 60 مليار دولار سنوياً.

وأوضح النائب العراقي، باسم خشان، أن مهمة حكومة الكاظمي في ملف المنافذ، هو إخضاعها لسلطة الدولة قبل أي شيء، وهي مهمة ليست سهلة على الإطلاق، خصوصاً أن جهات مسلحة وسياسية تتحكم بتلك المنافذ منذ سنوات طويلة، وهي تواجه خطوات الكاظمي بالضد، إذ إنها لا تريد التخلي عن سطوتها على تلك المنافذ، لأسباب سياسية وليست مالية فقط». وراى خشان في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أنه «لو كانت إيرادات المنافذ الحدودية، تصل بشكل سليم إلى خزينة الدولة، لغطّت العجز المالي في موازنة الدولة العامة، لكن جزءاً كبيراً من هذه الأموال يذهب إلى الجهات التي تسيطر على المنافذ بقوة السلاح أو بالنفوذ السياسي والتهديد». وشدّد النائب العراقي، في حديثه، على «ضرورة استمرار الحملة الحكومية لفرض القانون وسيطرة الدولة على كافة المنافذ الحدودية».

هذا المطلب أكده السياسي العراقي عن محافظة صلاح الدين، ناجح الميزان، الذي اعتبر أن «الجهات الموالية لطهران، والمسيطرة على المنافذ الحدودية، لها أهداف غير تلك الاقتصادية، وهي عمليات إدخال الأسلحة والأشخاص وممارسة أنشطة كانت أوقفتها العقوبات الأميركية المفروضة على طهران وعلى النظام السوري، وحالت دون إتمامها، لذا فإن لهذه المنافذ أوجه استفادة (للمليشيات) غير تلك المرتبطة بالفساد المالي الذي يستثمري فيها».

وأوضح الميزان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة العراقية تواجه ضغوطاً داخلية، وحتى خارجية، من أجل بقاء نفوذ الجهات السياسية والمسلحة المدعومة في منافذ العراق الحدودية، ما يستوجب مواصلة حملة إنهاء نفوذ تلك الجماعات».

معابر غير رسمية

رأى الخبير في الشأن العراقي، حامد الموسوي، أن حكومة مصطفى الكاظمي (الصورة) «لم تنجح حتى الآن في إغلاق المعابر، على الرغم من مساعيها المتواصلة»، معتبراً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المشكلة الرئيسية تكمن في المعابر غير الرسمية، مع حدود طويلة مثل تلك الموجودة مع إيران (1200 كيلومتر)، وسورية (600 كيلومتر)، على سبيل المثال، ومع انتشار المليشيات فيها، ما يجعل من عبور أو تمرير أنشطة المليشيات أمراً غير صعب».

تقرير

تعود فئة الأعيان في المغرب إلى الواجهة قبل أشهر من الانتخابات العامة، وسط تسابق حزبي على استقطابها لضمان الفوز. وتمثل هذه الفئة قوة شعبية في البلاد، لما تتمتع به من رأسمال اجتماعي وعائلي واقتصادي ولما تشكله من قناة للتعبئة

من المقرر إجراء الانتخابات خلال أشهر (فرانس برس)

«الأعيان» في المغرب

وقود انتخابي لا ينتهي لحصد السلطة

الرباط ـ **عادل نجدي**

تشهد الساحة الحزبية في المغرب سباقاً محموماً من أجل استقطاب واجتذاب مرشحين، يمتلكون قدرات تساعد على رسم الخريطة الانتخابية المقبلة بالاعتماد على سلطة المال والجاه والمكانة الاجتماعية، وذلك قبل الانتخابات العامة المقررة بعد أشهر، وهي الثالثة من نوعها في البلاد بعد عقد من حراك 20 فبراير/شباط وتعديل الدستور. وفي موازاة ما تطرحه الانتخابات البلدية والجهوية والتشريعية من تحديات على الفاعلين السياسيين في المغرب، تراهن العديد من الأحزاب على تحقيق نصر انتخابي، يؤهلها لقيادة الحكومة المقبلة بالاستعانة بشبكة واسعة من الأعيان (الوجهاء)، باعتبارهم شخصيات متمتعة برأسمال اجتماعي وعائلي واقتصادي، وقناة للتعبئة والوساطة بين الإدارة والمواطنين.

وتعتبر فئة الأعيان ركيزة أساسية في المعادلة السياسية القائمة في البلاد، مع تحولها خلال السنوات الأخيرة إلى لاعب مهم بالنظر إلى الدور الريادي الذي أدتْهُ عشية كل موعد انتخابي، وتمتلك هذه الفئة تاريخاً عريقاً في مسيرة العمل السياسي المغربي، مع تشكيلها أداة لحكم البلاد قبل الاستعمار الفرنسي (1912-1956) وأثناءه من خلال أعوان السلطة المتمثلة في قادة القبائل بالقرى والباشوات بالمدن الكبرى وحاشيتهما، فضلاً عن أهل العلم والتجار والحرفيين والمزارعين الكبار.

وحملت فترة الخمسينيات من القرن الماضي حضوراً لافتاً لفئة الأعيان، في سياق الصراع الذي شهدته البلاد خلال السنوات التي أعقبت الحصول على الاستقلال عام 1956، بين النخب المنظّمة في أحزاب منبثقة من الحركة الوطنية، خصوصاً حزب «الاستقلال» من جهة، والقصر الملكي من جهة ثانية.

وفي سياق هذا الصراع برز الدور المحوري لأعيان البادية، التي كانت تشكل آنذاك غالبية ساكنة البلاد، بعد تحالف الملكية معهم، وأصبحوا القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي، التي يتحكم من خلالها في تشكيل الخرائط السياسية وتحقيق التوازنات. ومع دخول المغرب في أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، في ثمانينيات القرن الماضي، مرّت فئة الأعيان بتحول جوهري، إذ أصبحت تتشكل أساساً من ذوي النفوذ المالي، الذين جنوا ثروات طائلة من خلال المضاربات العقارية والسمسرة أو التهريب بأشكاله المتعددة والمختلفة، والاتجار في الممنوعات والمواد الفاسدة.

وانطلاقاً من تسعينيات القرن الماضي، لم يعد حضور الأعيان مقتصراً على الأحزاب الإدارية (أحزاب عملت السلطة على الإيعاز لبعض الشخصيات المقربة منها بتأسيسها وأغدقت عليها الكثير من الدعم والرعاية) وإنما تعداه إلى الأحزاب الوطنية والديمقراطية، بفضل اختراق تنظيمي وسياسي مهد له الطريق نهج قيادات تلك الأحزاب لسياسة براغماتية تعتمد مقاربة «المقاعد تهمنا».

وأثارت العلاقة بين الأعيان والعمل السياسي جدلاً مستمراً لم يتوقف في المغرب، بالنظر إلى الكلفة المستمرة إلى حد الساعة للاختراق التنظيمي والسياسي للأحزاب الوطنية والديمقراطية، على مستوى التحكم في تلك التنظيمات ورهن استراتيجيتها الانتخابية. ويرى الباحث في العلوم السياسية، محمد شقير، أن تزايد نفوذ الأعيان داخل الأحزاب، التي أصبحت تعتمد عليهم لجذب الناخبين وتوجيههم إلى التصويت لصالحها، مرده إلى تراجعها وتقاعسها عن تأطير الشباب وتنامي ظاهرة العزوف الحزبي والانتخابي. وبلفت شقير في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن التنافس على استقطاب الأعيان أدى إلى استفحال ظاهرة الترحال الحزبي لتحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح الأحزاب، في اقتناص الأصوات الانتخابية والحصول على عدد أكبر من المقاعد البرلمانية. ويعتبر أن فئة الأعيان من ضمن المكونات السياسية المتجذرة في المغرب. ويرجح الباحث المغربي أن تعرف الانتخابات المقبلة تنافساً بين الأحزاب السياسية على استقطاب الأعيان، خصوصاً في ظل تزايد ظاهرة العزوف الانتخابي، وضعف الأحزاب في تأطير جموعها وعدم تجديد هياكلها التنظيمية وخطابها السياسي.

على استقطابهم، وليد اللحظة الانتخابية، ولا نشأ في الفراغ، بل تضافرت عوامل عدة هيئت له، بعد أن أصبح الأعيان في السنوات الماضية بمثابة وقود انتخابي لا ينتهي للأحزاب.

تاريخياً، تمثل فئة الأعيان ركيزة أساسية في المعادلة السياسية القائمة في البلاد، مع تحولها خلال السنوات الأخيرة إلى لاعب مهم بالنظر إلى الدور الريادي الذي أدتْهُ عشية كل موعد انتخابي، وتمتلك هذه الفئة تاريخاً عريقاً في مسيرة العمل السياسي المغربي، مع تشكيلها أداة لحكم البلاد قبل الاستعمار الفرنسي (1912-1956) وأثناءه من خلال أعوان السلطة المتمثلة في قادة القبائل بالقرى والباشوات بالمدن الكبرى وحاشيتهما، فضلاً عن أهل العلم والتجار والحرفيين والمزارعين الكبار.

وحملت فترة الخمسينيات من القرن الماضي حضوراً لافتاً لفئة الأعيان، في سياق الصراع الذي شهدته البلاد خلال السنوات التي أعقبت الحصول على الاستقلال عام 1956، بين النخب المنظّمة في أحزاب منبثقة من الحركة الوطنية، خصوصاً حزب «الاستقلال» من جهة، والقصر الملكي من جهة ثانية.

وفي سياق هذا الصراع برز الدور المحوري لأعيان البادية، التي كانت تشكل آنذاك غالبية ساكنة البلاد، بعد تحالف الملكية معهم، وأصبحوا القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي، التي يتحكم من خلالها في تشكيل الخرائط السياسية وتحقيق التوازنات. ومع دخول المغرب في أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، في ثمانينيات القرن الماضي، مرّت فئة الأعيان بتحول جوهري، إذ أصبحت تتشكل أساساً من ذوي النفوذ المالي، الذين جنوا ثروات طائلة من خلال المضاربات العقارية والسمسرة أو التهريب بأشكاله المتعددة والمختلفة، والاتجار في الممنوعات والمواد الفاسدة.

وانطلاقاً من تسعينيات القرن الماضي، لم يعد حضور الأعيان مقتصراً على الأحزاب الإدارية (أحزاب عملت السلطة على الإيعاز لبعض الشخصيات المقربة منها بتأسيسها وأغدقت عليها الكثير من الدعم والرعاية) وإنما تعداه إلى الأحزاب الوطنية والديمقراطية، بفضل اختراق تنظيمي وسياسي مهد له الطريق نهج قيادات تلك الأحزاب لسياسة براغماتية تعتمد مقاربة «المقاعد تهمنا».

وأثارت العلاقة بين الأعيان والعمل السياسي جدلاً مستمراً لم يتوقف في المغرب، بالنظر إلى الكلفة المستمرة إلى حد الساعة للاختراق التنظيمي والسياسي للأحزاب الوطنية والديمقراطية، على مستوى التحكم في تلك التنظيمات ورهن استراتيجيتها الانتخابية. ويرى الباحث في العلوم السياسية، محمد شقير، أن تزايد نفوذ الأعيان داخل الأحزاب، التي أصبحت تعتمد عليهم لجذب الناخبين وتوجيههم إلى التصويت لصالحها، مرده إلى تراجعها وتقاعسها عن تأطير الشباب وتنامي ظاهرة العزوف الحزبي والانتخابي. وبلفت شقير في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن التنافس على استقطاب الأعيان أدى إلى استفحال ظاهرة الترحال الحزبي لتحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح الأحزاب، في اقتناص الأصوات الانتخابية والحصول على عدد أكبر من المقاعد البرلمانية. ويعتبر أن فئة الأعيان من ضمن المكونات السياسية المتجذرة في المغرب. ويرجح الباحث المغربي أن تعرف الانتخابات المقبلة تنافساً بين الأحزاب السياسية على استقطاب الأعيان، خصوصاً في ظل تزايد ظاهرة العزوف الانتخابي، وضعف الأحزاب في تأطير جموعها وعدم تجديد هياكلها التنظيمية وخطابها السياسي.

> بدا لافتاً تمكن «الأحرار» من استرجاع عدد من الأعيان
>
> تمثل فئة الأعيان ركيزة أساسية في المعادلة السياسية

تثبيت سياسة النظام؟

رأى أستاذ القانون والعلوم السياسية في الكلية متعددة الاختصاصات في تازة إسماعيل حمودي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الأعيان هم حلفاء السلطة في تثبيت ميزان القوى السياسي القائم، وأداتها في تثبيت سياستها الانتخابية في المجال القروي وشبه الحضري.

قضية

تقترب العلاقات بين باريس والجزائر من نقطة التأزيم الحقيقي، إذ لا تنفصل إثارة صحف فرنسية لقضية اغتيال سبعة رهبان في الجزائر، عن سياق الخلافات التي برزت بين البلدين أخيراً

قضية الرهبان السبعة

التوتر الفرنسي الجزائري يفتح ملفات مغلقة

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

مع كل أزمة سياسية أو اشتباك حاد بين الجزائر وفرنسا، تعود بعض القضايا المثيرة للجدل إلى واجهة النقاش والطرح. ففي خضم الأزمة الجديدة التي أدت إلى إلغاء زيارة كان مقرراً أن يقوم بها رئيس الحكومة الفرنسية جان كاستيكس إلى الجزائر، السبت الماضي، أعادت صحف فرنسية طرح قضية اغتيال الرهبان الفرنسيين السبعة في دير تيبحرين في منطقة المدية، 120 كيلومتراً جنوبي العاصمة الجزائرية، والتي تشكك أطراف فرنسية بمسؤولية الاستخبارات الجزائرية عنها، بطريقة توفر دعماً سياسياً واضحاً لحركات جزائرية تنشط في الخارج، تركز في الفترة الأخيرة على مهاجمة جهاز المخابرات والجيش.

وبعد سبع سنوات من آخر نقاش قضائي فرنسي جزائري حول القضية، وثلاث سنوات من إقامة الفاتيكان مراسيم تطويب الرهبان السبعة في الجزائر، تعود الصحافة الفرنسية مجدداً إلى إثارة القضية، ضمن سياق أزمة لافتة بين البلدين ما فتئت تتصاعد في الفترة الأخيرة. صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية نشرت تقريراً جديداً عن القضية، عادت من خلاله إلى شهادات عملاء سابقين في جهاز المخابرات الجزائرية، قدموا فيها رواية مغايرة للرواية الجزائرية لطريقة خطف مسلحين للرهبان السبعة واغتيالهم. واستندت الصحيفة إلى شهادة العميل السابق للمخابرات كريم مولاي، الذي طلب اللجوء السياسي في بريطانيا في 2001، أدلى بها عام 2012، وأشار فيها إلى تورط مباشر لجهاز الاستخبارات الجزائرية في حادث اغتيال الرهبان، وأعفى الجماعة الإسلامية المسلحة من المسؤولية. وزعم مولاي أن السلطات الجزائرية انتقمت من الرهبان السبعة بتلك الطريقة بسبب تقديمهم الإسعافات للإرهابيين، وكذلك لدورهم في عقد مؤتمر روما الذي جمع قيادات بارزة في المعارضة. وزعم تقرير الصحيفة أنها استندت إلى استنتاجات التقرير الجيني، وأن هناك اختلالات واضحة في الرواية الجزائرية حول ظروف مقتل الرهبان السبعة. وخلصت إلى إمكانية وصول القضية إلى «فضيحة دولة».

وتعود القضية إلى ليلة 26 - 27 مارس/ آذار 1996، عندما اختطفت مجموعة مسلحة الرهبان الفرنسيين السبعة من كنيستهم «سيدة الأطلس» في منطقة تيبحرين في ولاية المدية، وكانوا قد رفضوا مغادرة كنيستهم رغم تهديدات الجماعة الإسلامية المسلحة التي كانت تهدد بقتل كل أجنبي غير مسلم يبقى على التراب الجزائري بعد 31 ديسمبر/ كانون الأول 1993. قبل أن يتم العثور على جماجمهم عند مدخل مدينة المدية، في 30 مايو/ أيار 1996. وتبنت الجماعة الإسلامية المسلحة العملية في بيان لها، نشرته في 21 مايو 1996 بقيادة الإرهابي جمال زيتوني، الذي قتل بعد شهرين من ذلك، واعتبرتها رداً على التعاون الأمني بين فرنسا والحكومة الجزائرية في تلك الفترة.

وكانت السلطات الجزائرية قد حاولت بعد عام واحد من نشر رواية كريم مولاي، دحض الرواية التي قدمها، عبر وثائقي لصالح القناة الفرنسية الثالثة، ومدته 62 دقيقة، بعنوان «عذاب الرهبان السبعة لتيبحرين»، استعرض تفاصيل خطف واغتيال الرهبان الفرنسيين. وتضمن الوثائقي سلسلة من الشهادات لكبار قيادات الجماعة المسلحة وعناصرها الذين كانوا على صلة بعملية الخطف والقتل، أكدوا كلهم مسؤولية الجماعة المسلحة عن الخطف والاغتيال. وتوحي هذه التطورات الإعلامية والسياسية بأن العلاقات بين الجزائر وباريس تقترب من نقطة التأزيم الحقيقي. ومن الواضح أن إعادة إثارة الصحف اليمينية في فرنسا لقضية الرهبان، لا تنفصل عن سياق من الخلافات السياسية الأخيرة التي برزت بين الجزائر وباريس، على خلفية عدد من الملفات الخلافية، ليس أقلها ملف الذاكرة والتاريخ بعد رفض الجزائر لمعالجة «قطرة قطرة» للملف، واتهامها لباريس بالمماطلة في الإقرار الكامل بجرائم الاستعمار الفرنسي.

> نقلت «لوفيغارو» اتهامات لمخابرات الجزائر بالتورط في الملف
>
> تبنت الجماعة الإسلامية المسلحة عملية الاغتيال عام 1996

إضافة إلى ملف الناشطين والمعارضين الجزائريين الذين تحتضنهم فرنسا، وتعتقد الجزائر أن بعضهم يقع تحت تأثير مصالح الاستخبارات الفرنسية ويهاجم الجيش والأمن الجزائري بتوجيه من باريس. يضاف إلى ذلك الانحياز الفرنسي لصالح الطرح المغربي في قضية النزاع حول الصحراء، خصوصاً بعد إعلان حزب الرئيس إيمانويل ماكرون «الجمهورية إلى الأمام» فتح مكتب تمثيلي له في منطقة الداخلة وهي محل نزاع.

وفي السياق، يعتقد المحلل السياسي مدير تحرير شبكة «أخبار الوطن» رياض هويلي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «عودة الصحف الفرنسية إلى موضوع اغتيال رهبان تيبحرين، يدخل في سياق التوتر الجزائري - الفرنسي الأخير، على خلفية إلغاء الجزائر لزيارة كاستيكس». ويضيف «ثمة ملفات تسودها الضبابية بين البلدين، تلجأ إليها الحكومات الفرنسية لتوظيفها ضد الجزائر، سواء في محاولة لإضعاف الموقف الجزائري أو لانتزاع مزايا قد تكون استثمارات أو مواقف غير مستحقة». وبلفت إلى أن هناك تلمساً واضحاً من قبل السلطات في باريس لوجود تغير في خط السلطة السياسية في الجزائر منذ اندلاع الحراك الشعبي. ويتوقع هويلي أن يستمر التوتر في الوقت الملحق، خصوصاً بسبب وجود ملفات الذاكرة، وكذا ملفات إقليمية، تتباين فيها المواقف بين الجزائر وباريس، كالنزاع في الصحراء ومالي وليبيا.

تشير هذه التفسيرات السياسية إلى أن باريس تحاول استغلال ملفات ذات صلة بالأزمة الدامية التي عصفت بالجزائر في تسعينيات القرن الماضي، وتعقيداتها الأمنية، لابتزاز ومناوشة الجزائر، في ما يشبه التهديد بإثارة مزيد من الجدل والنقاش المحلي والدولي حول الدور الحقيقي لأجهزة الأمن الجزائرية في الأزمة الأمنية، وهو ملف ظل أيضاً محل استغلال في الصراع السياسي الداخلي في الجزائر، وتم طيه بفعل قانون المصالحة الوطنية الذي صدر عام 2005.

ويعتقد متابعون لتطور ملف العلاقات بين الجزائر وباريس أن إثارة باريس لملف بالغ الحساسية بالنسبة للجزائر، والتشكيك في مسؤولية جهاز المخابرات، يمثل بكل وضوح دعماً كبيراً لحملة تقودها حركات جزائرية تتمركز في الخارج، ولها وجود لافت داخل الحراك الشعبي، أبرزها حركة «رشاد» وحركة «ماك».

شرق غرب

اليونان تريد «جندة إيجابية» تجاه تركيا

ذكرت الحكومة اليونانية، أمس الجمعة، أنها تريد «أجندة إيجابية» مع تركيا على الرغم من الخلافات، وذلك بعد يوم واحد من اشتباك لفظي بين وزير الخارجية نيكوس ديندياس ونظيره التركي مولود جاووش أوغلو في مؤتمر صحافي مشترك في أنقرة. ويبدو أن البيان الصادر عن وزارة الخارجية يهدف إلى تلطيف الأجواء، بعد تراشق بالألفاظ بين الوزيرين كشف عن هوة الخلافات بين أثينا وأنقرة، حول قضايا تتراوح بين المناطق البحرية والطاقة ووضع قبرص.

(رويترز)

سفينتان روسيتان من المتوسط إلى البحر الأسود

عبرت سفينتان حربيتان روسيتان، أمس الجمعة، من المضائق البحرية التركية باتجاه البحر الأسود عائدة من شرق البحر المتوسط، في الوقت الذي تتصاعد فيه التوترات في منطقة البحر الأسود بين روسيا وأوكرانيا. والسفينتان الروسيتان هما السفينة ذات الرقم 031 باسم «الكسندر اوتراكوفسكي»، والسفينة 027 باسم «كوندوبوغا»، وكانتا متواجدتين في منطقة شرق البحر المتوسط.

(العربي الجديد)

الأمم المتحدة باقية في أفغانستان

أعلن ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، مساء الخميس، أن المنظمة «ستُبقي على مهمتها السياسية لمساعدة أفغانستان، رغم رحيل القوات الأميركية وحلف شمال الأطلسي في العام الحالي». وأضاف أن «الأمم المتحدة تشارك في مجال التنمية الإنسانية في أفغانستان منذ فترة طويلة جداً، وسنواصل وجودنا هناك لمساعدة الشعب الأفغاني».

(فرانس برس)

تقرير

تصاعد تهريب المخدرات من سيناء للأراضي المحتلة

تصاعدت عمليات تهريب المخدرات من مناطق وسط سيناء إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك من خلال مجموعات بدوية تعمل في المنطقة

سيناء ـ **محمود خليل**

ضبط عمليات تهريب المخدرات من سيناء إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بات خبراً روتينياً على وسائل الإعلام الإسرائيلية في الآونة الأخيرة، نتيجة تصاعد عمليات التهريب بين الطرفين، في ظل مرور موسم حصاد المخدرات في شبه جزيرة سيناء، شرقي مصر، بينما تنجح عشرات عمليات التهريب على الحدود، لعدة أسباب متعلقة بطريقة التهريب وخبرة المهربين، وأحياناً تواطؤ موظفين رسميين في كلا الجانبين نتيجة علاقات المهربين بهم.

وحصلت «العربي الجديد» على معلومات مؤكدة من مصادر متطابقة عن زراعة المخدرات في مناطق سيطرة المجموعات القبلية المساندة للجيش المصري في شمال ووسط سيناء، وذلك بشكل شبه علني، استغلالاً لعدم تحرك الجيش في تلك المناطق، وكذلك تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش». وفي التفاصيل، تكرر خلال الأيام الماضية إعلان قوات الاحتلال الإسرائيلي عن إفشال محاولات تهريب مخدرات من الجانب المصري إلى الجانب المحتل، وذلك ضمن عمل شبكات تهريب المخدرات المرتبطة ببعضها في مناطق النقب الفلسطينية المحتلة وسيناء. وقدرت إحدى شحنات المخدرات التي ضبطت قبل أيام بـ 5 ملايين شيكل إسرائيلي (نحو 1,5 مليون دولار). ووفقاً للإعلان الإسرائيلي، فإن قوات الاحتلال استطاعت إحباط عمليات تهريب، فيما حاولت قوات حرس الحدود المصرية إحباط أخرى، في إشارة إلى معاودة نشاط شبكات التهريب في الآونة الأخيرة بعد هدوء استمر لأشهر طويلة، بفعل تشديد الإجراءات العسكرية في شمال سيناء، وكذلك في الجانب الإسرائيلي من الحدود، ونظراً إلى تأثير ظروف جائحة كورونا، وفق ما تؤكد مصادر قبلية، لـ«العربي الجديد»، إذ قالت إن المهربين عاودوا نشاطهم خلال الشهر الماضي، نتيجة حصد زراعة المخدرات المسماة بـ«الهيدرو».

وأضافت المصادر القبلية أن هناك حركة نشطة لعمليات التهريب من مناطق وسط سيناء، التابعة لمحافظة شمال سيناء، باتجاه مناطق الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال مجموعات بدوية تعمل على نقل المخدرات والأموال والمتسللين الراغبين في العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأشارت إلى أن عمليات التهريب تخضع للاحقة من طرفين في الجانب المصري، هما قوات الجيش وحرس الحدود، بالإضافة إلى مجموعات تنظيم «ولاية سيناء»، إلا أن جزءاً من هؤلاء المهربين يتعاونون مع الجيش المصري في مواجهة التنظيم، وهذا من شأنه أن يساعدهم في التحرك بين كمائن الجيش المنتشرة في غالبية مناطق شمال ووسط سيناء، دون الدخول في إجراءات التفتيش والتدقيق، التي يعيشها سكان المحافظة بشكل يومي، في حين أن تنظيم «داعش» يلاحق المهربين ليس لعملهم في هذا المجال، بل بناءً على تعاونهم مع الجيش.

وتعقيباً على ذلك، قال الشيخ إبراهيم المنيعي، أحد أبرز مشايخ سيناء، لـ«العربي الجديد»، إن العلاقة التي تربط المهربين ببعض العاملين في الجانب المصري ليست جديدة، بل على مدار العقود الماضية كان المهربون ينسجون علاقات مع هؤلاء العاملين في مناطق التهريب، بهدف تسهيل عملهم. وأوضح أنه منذ العام 2013 تم تغيير غالبية العاملين في مناطق شمال ووسط سيناء، وحتى الضباط أو المجندين، إذ كان من المحظور لدى قيادة الجيش نسج العلاقات مع المهربين، واعتبارهم مطلوبين للعدالة والقانون، نظراً إلى أفعالهم الإجرامية، ومع مرور السنوات أعيد بناء هذه العلاقات مع بعض العاملين الجدد، ولكن في ظروف أفضل.

> تحصل العمليات بتواطؤ موظفين رسميين مع المهربين

تفاوت معدلات التهريب نتيجة الاستنفار الأمني (خالد دسوقي/فرانس برس)

ولفت المنيعي إلى أن التهريب في سيناء لا يتوقف منذ عقود، باعتبارها منطقة حدودية، إلا أن معدلات التهريب تتفاوت بين الفترة والأخرى، نتيجة الظروف المحيطة، خصوصاً الاستنفار الأمني في الجانبين المصري والإسرائيلي، أو وفقاً للأحوال الجوية. وأشار إلى أنه خلال السنوات الأخيرة، أضيف عامل تنظيم «داعش»، الذي بات يعد جزءاً مهماً في المعادلة بسيناء. مع الإشارة إلى أن القوات المصرية لا تملك القدرات التكنولوجية الكافية في ملاحقة المهربين في المنطقة الحدودية كما هو الحال في الجانب الإسرائيلي من الحدود، وهذا ما يؤدي إلى وقوع اشتباكات مباشرة بين المهربين والقوات المسلحة المصرية على الحدود، بخلاف القوات الإسرائيلية التي تسيطر على المخدرات والمهربين والمركبات المستخدمة، من دون أي إطلاق نار، ما يقلل من الفعالية المصرية في مجابهة المهربين خوفاً من تعرضهم للأذى، إذ إنه في حالات كثيرة ينسحب المهربون من المنطقة دون القدرة على الإمساك بأحدهم، وهذا ما تثبته ببيانات الأمن والجيش.

قضية

مواصلة الاستحواذ على أراضٍ حدودية مع المكسيك... بعد تخطي مهلة مراجعة الموارد

بايدن لا يوقف «جدار» ترامب

بعد مرور أكثر من 60 يوماً على مهلة الرئيس الأميركي جو بايدن لمراجعة الموارد المخصصة لبناء الجدار الحدودي مع المكسيك، عادت وزارة العدل للاستحواذ على أراضٍ حدودية، خصوصاً أنه لم يوقف الدعاوى القضائية التي كان الرئيس السابق دونالد ترامب رفعها ضد أصحابها، ما قد يمهد لمواصلة بناء الجدار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أعاد سماح قاضٍ في تكساس الثلاثاء الماضي، للحكومة الأميركية بالاستيلاء على جزء من أرض على الحدود الجنوبية لأميركا، تسليط الأضواء على إمكانية مواصلة الإدارة الحالية العمل على الجدار الحدودي الذي يعتبر أحد رموز ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب.

وذكرت مجلة «بوليتيكو»، أمس الأول الخميس، أنه على الرغم من أن بايدن وعد بوقف الاستحواذ على أراضٍ من أجل مواصلة العمل بالجدار الحدودي مع المكسيك، فإن وزارة العدل تواصل القيام بهذا الأمر، وذلك بسبب تجاوز الإدارة الأميركية مهلة الـ 60 يوماً التي فرضتها على نفسها لمراجعة الموارد المخصصة للجدار. وكان قاضٍ في تكساس سمح، الثلاثاء الماضي، للحكومة بالاستيلاء على جزء من أرض على الحدود، لأن إدارة بايدن لم تنه بعد الدعاوى القضائية التي تسعى للحصول على ممتلكات على طول الحدود.

وأشارت المجلة إلى أنه بعد مرور نحو 3 أشهر على تولي بايدن منصبه، فإن إدارته وضعت يدها على جزء من أرض قريبة من الحدود الأميركية الجنوبية، ما يغذي المخاوف من مواصلتها بناء أحد أكثر رموز ولاية ترامب: الجدار الحدودي. وأوضحت أن الحكومة الأميركية صادرت، قبل أيام، ستة أفدنة من أرض تابعة إلى عائلة في مقاطعة هيدالغو بولاية تكساس، كانت إدارة ترامب رفعت دعوى قضائية للسيطرة عليها للمساعدة في بناء الجدار. وأشارت إلى أنه بحسب وثائق ومقابلات فإن إدارة بايدن لم تسحب الدعوى، فيما قال مسؤولون في الإدارة الأميركية إنهم لم يفعلوا ذلك لأنهم لا يزالون في خضم مراجعة الموارد الفدرالية المستخدمة لبناء الجدار. وكان من المفترض أن تنتهي هذه المراجعة، التي أقرها بايدن في أول يوم له في منصبه، في 20 مارس/آذار الماضي.

وقال ريناldo كافازوس، الذي أخذت الحكومة جزءاً من أرض عائلته، «لقد أصبت بخيبة أمل كبيرة من جو بايدن. اعتقدت أنه رجل يحافظ على كلمته، لكن على ما يبدو أنه لا يحافظ عليها». وأضاف للمجلة، «لقد قال إنه لن تتم مصادرة المزيد من الأراضي لبناء الجدار. نحن نريده أن يحافظ على كلمته».

وعلى الرغم من وعد بايدن بالتراجع بسرعة عن سياسات ترامب المتعلقة بالهجرة، إلا أنه لم يتخذ أي إجراء بشأن العديد منها، إذ فشل في زيادة الحد الأقصى للاجئين المسموح لهم بالدخول إلى أميركا، وإلغاء الحظر المفروض على معظم المهاجرين على الحدود الجنوبية. وقال شخص يتشاور مع البيت الأبيض حول سياسة الهجرة، للمجلة، «يمكنهم الحصول على كل الأعذار التي يريدونها لكن من الصعب جداً النظر إلى ما يفعلونه الآن. هناك الكثير من الأشياء التي كان ترامب يفعلها».

وكان ترامب أكمل أكثر من 643 كيلومتراً من الجدار على طول الحدود الجنوبية قبل أن يغادر منصبه. ويعود ذلك إلى تذرعه بإعلان حالة طوارئ، ما سمح له بتحويل أموال من ميزانية وزارة الدفاع (البنتاغون) في 2019 و2020 لدفع تكاليف البناء في أربعة مواقع على طول الحدود المكسيكية. ووفق «مشروع الحقوق المدنية في تكساس»، الذي يمثل أصحاب الأراضي بمواجهة الدولة، فإنه لا يزال أمام المحاكم نحو 140 قضية ملكية، تسمح للحكومة الاتحادية بالسيطرة على أراضٍ خاصة للاستخدام العام.

وكان بايدن قد أعلن، في مقابلة في أغسطس/آب الماضي، أنه لن يبني «قدماً أخرى من الجدار»، فحسب، بل سينهي قضايا السيطرة على الملكية أيضاً، موضحاً «اسحبوا الدعاوى القضائية. لن نصادر الأرض». لكن إدارته، التي لم توقف قضايا ترامب القضائية للاستيلاء على الأراضي اللازمة للجدار، أقرت بأنه يمكن الاستمرار ببنائه أو تعديله. وذكرت وزارة العدل، الشهر الماضي، أن إعلان بايدن «ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية استئناف بعض جوانب المشروع». وأضافت، في بيان، «في الوقت الحالي، لم يتحدث وزير الأمن الداخلي (البخاندرو مايوركاس) عن مستقبل الجدار الحدودي أو مشروع الطريق». وأوضحت أنها تسعى إلى تأخير البت بالقضايا بدلاً من إنهائها، لأن مراجعة بايدن لموضوع الجدار الحدودي لم تكتمل.

وقال مسؤول في الوزارة للمجلة إن «وزارة العدل سعت لمواصلة العمل على القضايا المعلقة، التي كانت الحكومة قد تقدمت فيها في السابق بطلبات لحيازة الأراضي على الحدود الجنوبية الغربية في ضوء إعلان بايدن إنهاء حالة الطوارئ الوطنية على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة، والقيام بمراجعة متأنية لجميع الموارد المخصصة أو المعاد توجيهها لبناء جدار حدودي جنوبي» أميركا. وكانت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي قالت، الأسبوع الماضي، إن «بناء الجدار ما زال متوقفاً، بينما تقوم الوكالات بوضع خطة للرئيس حول كيفية إدارة الأموال الفيدرالية».

وربط المتحدث باسم مكتب الإدارة والموازنة عبد الله حسن، في تصريح لصحيفة «نيويورك تايمز»، أمس الأول، تأخير إصدار بايدن لخطته للجدار الحدودي بالتعقيدات الناجمة عن مختلف الدعاوى القضائية المرفوعة ضد إدارة ترامب لإعادة توجيه مليارات الدولارات من وزارة الدفاع والتخلي عن القوانين البيئية لتسريع بناء الجدار. وقال «في ظل هذه الظروف، تواصل الوكالات الفدرالية العمل على خطة لتقديمها إلى الرئيس قريباً».

وكان وزير الأمن الداخلي الأميركي، البخاندرو مايوركاس، كشف، أخيراً، أن بايدن يبحث استكمال بناء الحائط الحدودي الجنوبي، الذي كان بدأه ترامب. وذكرت صحيفة «واشنطن تايمز» أن مايوركاس أبلغ موظفي الوزارة أنه قد يستأنف بناء الجدار بهدف «سد الفجوات» الموجودة حالياً فيه. وقال «على الرغم من أن الرئيس اتخذ قراره بوضوح تام، بإنهاء حالة الطوارئ التي تم بموجبها تخصيص أموال وزارة الدفاع لبناء الجدار الحدودي، إلا أن ذلك يترك لنا، كوزارة، المجال لاتخاذ بعض القرارات، لا سيما في ما يتعلق ببعض أجزاء الحائط وبعض المشاريع التي تحتاج إلى استكمال»، لافتاً إلى أن هذه الأجزاء تشمل «الفجوات والبوابات والمناطق التي اكتمل إنشاؤها في الجدار، إلا أن التكنولوجيا اللازمة لتشغيلها لم تكتمل بعد». يشار إلى أن بايدن كلّف نائبته كامالا هاريس بملف تدفق المهاجرين إلى حدود الولايات المتحدة مع المكسيك، في إطار معالجة قضية سعي عشرات الآف المهاجرين لدخول أراضي الولايات المتحدة.

> كان بايدن قد تعهد بوقف بناء الجدار ومصادرة الأراضي
>
> لا يزال أمام المحاكم نحو 140 قضية ملكية أراضٍ

تريد إدارة بايدن إغلاق الفجوات في الجدار (Getty)

مليارا دولار باقية

نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤول في الكونغرس الأميركي انه لا يزال لدى وزارة الأمن الداخلي أكثر من مليارَي دولار من التمويل للبنية التحتية التابعة الى الجدار الحدودي، موضحا انه يمكن إنفاق هذه الأموال على التكنولوجيا لمراقبة المنطقة او شق طرق جديدة. واوضح المسؤول، الذي رفض الكشف عن هويته، ان هذه الأموال تشمل أكثر من 1,3 مليار دولار خصصها الكونغرس في ديسمبر/كانون الاول الماضي.

الحدث

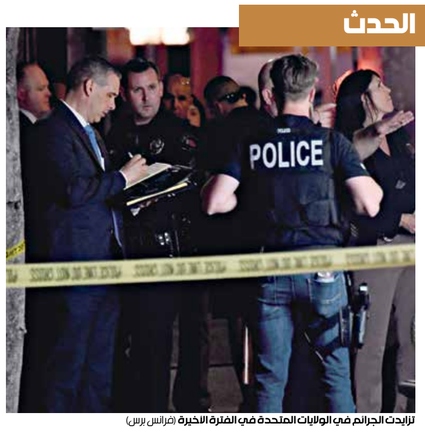

تزايدت الجرائم في الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة (فرانس برس)

مجزرة في أميركا
8 قتلى في إنديانابوليس

قُتل ثمانية أشخاص على الأقل وأصيب آخرون بجروح في إطلاق نار في مدينة إنديانابوليس في وسط الولايات المتحدة، مساء أول من أمس الخميس، في هجوم نفذه مسلح يعتقد أنه انتحر لاحقاً، كما أعلنت الشرطة. وذكرت المتحدثة باسم الشرطة جيني كوك للصحافيين أنه تم العثور على جميع الضحايا في مقر تابع لشركة «فيديكس» قرب مطار المدينة الدولي، حيث أطلق المسلح النار. ووصفت الحادثة بـ«المأساة»، موضحة أن الشرطيين الذين وصلوا إلى الموقع تحدثوا عن «مشهد لا ينبغي لأحد أن يتعرض له». وقالت كوك للصحافيين إنه يعتقد أن المسلح انتحر، وإنه لم يعد هناك ما يهدد السلامة العامة، لكن جمع المعلومات وتحديد هوية الضحايا مستمران. وقال جيريمياه ميلر الذي يعمل في المكان لمحطة تلفزة محلية إنه رأى المسلح حين بدأ بإطلاق النار وسمع رجلاً مسلحاً ببندقية رشاشة يطلق النار، اختبأ على الفور».

وأكد متحدث باسم «فيديكس» لوكالة «فرانس برس» أن مكتب هذه الشركة كان مسرحاً لإطلاق النار، قائلاً إن الشركة تتعاون مع السلطات. وتوظف هذه المنشأة أكثر من أربعة آلاف شخص. وقال موظف آخر؛ تيموثي بوياد، للتلفزيون المحلي، إنه رأى حوالى 30 سيارة تابعة للشرطة تصل إلى المكان. وأوضح أنه «بعد سماع إطلاق النار، رأيت جثة على الأرض، لحسن الحظ كنت بعيداً بما فيه الكفاية فلم يتمكن مطلق النار من رؤيتي». وأظهرت لقطات فيديو انتشار الشرطة في مكان الحادث الذي جاء بعد عمليات إطلاق نار عدة في الأسابيع الأخيرة، ففي 9 إبريل/ نيسان الحالي، قُتل شخص وأصيب عدد آخر في متجر أثاث في تكساس، بعد ساعات من تقديم الرئيس جو بايدن خطة محدودة للتصدي للعنف المسلح. وفي نهاية الشهر الماضي، قتل أربعة أشخاص بينهم طفل في مبنى إداري في جنوب كاليفورنيا. وفي 22 مارس/ آذار الماضي، قُتل 10 أشخاص في حادث إطلاق نار على محل بقالة في بولدر، في ولاية كولورادو. وحصل ذلك بعد أقل من أسبوع على إطلاق رجل النار وقتل ثمانية أشخاص، بينهم ست نساء من أصل آسيوي، في منتجع صحي في أتلانتا في جورجيا.

ويقضي حوالى 40 ألف شخص في الولايات المتحدة كل عام بأسلحة نارية، أكثر من نصفهم انتحاراً، لكن قضية تنظيم حمل السلاح في الولايات المتحدة محفوفة بالأخطار سياسياً. وأعلن بايدن خلال الشهر الحالي ستة إجراءات تنفيذية قال إنها ستساعد في وقف الأزمة الناتجة عن عنف السلاح. وأضاف أمام أعضاء الكونغرس: «علينا أيضاً أن نحظر البنادق الهجومية وملقمات الأسلحة الكبيرة»، معتبراً أن حوادث إطلاق النار «إحراج دولي، وآن الأوان للتحرك». وهاجم الجمهوريون هذه التحركات على الفور، وحذر زعيم الحزب في مجلس النواب كيفين مكارثي من «تجاوز غير دستوري». وما زال العديد من الأميركيين متمسكين بحقهم في الاحتفاظ بسلاح ناري. وقتل أكثر من 43 ألف شخص بالأسلحة النارية، بينهم حالات انتحار، في الولايات المتحدة في العام الماضي، بحسب موقع «غان فايولنس أركايف». وأحصت هذه المنظمة 611 عملية «إطلاق نار جماعي»، أي تلك التي توقع 4 ضحايا على الأقل في عام 2020 في مقابل 417 في عام 2019.

(فرانس برس)

شرق غرب

تايوان: تدريبات صينية لمنع أي نجدة عسكرية للجزيرة

ذكرت مصادر أمنية في تايبه، أمس الجمعة، أن التدريبات الصينية بحاملات الطائرات وعملّيات التوغل المكثفة في منطقة الدفاع الجوي لتايوان في الأسابيع الأخيرة، تهدف إلى إرسال رسالة إلى واشنطن للتوقف والتراجع. ووفقاً لمسؤول مطلع على التخطيط الأمني في تايوان، فإن بعض التدريبات على الأقل تشمل مناورات «لمنع الوصول»، بهدف منع قوات أجنبية من المجيء للدفاع عن تايبه في حالة الحرب.

(رويترز)

بلغاريا: المصادقة على استقالة الحكومة

صادق البرلمان البلغاري على استقالة حكومة رئيس الوزراء بويكو بوريسوف (الصورة)، أمس

الجمعة، بغالبية أصوات البرلمان. وفي أول جلسة اعتيادية للبرلمان بعد الانتخابات التشريعية في 4 إبريل/ نيسان الحالي، صوّت 156 نائباً على استقالة الحكومة من أصل 240 نائباً. ولم يحضر بوريسوف جلسة البرلمان، بعد تقديم استقالته، أول من أمس الخميس، بعد خروجه لقضاء عطلته السنوية.

(الأناضول)

نيجيريا: فرار 65 ألف شخص بعد هجمات حدودية

أفادت وكالات تابعة للأمم المتحدة، أمس الجمعة، بأن ما يصل إلى 65 ألف شخص في شمال شرقي نيجيريا فروا من ديارهم، بعد هجوم نفذته جماعات مسلحة على بلدة حدودية، يوم الأربعاء الماضي، فيما تسببت هجمات، يبدو أنها متعمدة، في وقف مؤقت لعمليات الإغاثة. وقال المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بابار بالوش في إفادة صحافية في جنيف السويسرية، إنه «بعد الهجوم الأخير الذي وقع يوم الأربعاء، دُفع ما يصل إلى 80 في المائة من سكان البلدة إلى الفرار».

(رويترز)

البرازيل: إلغاء الإدانات بحق لولا

اتخذت المحكمة العليا البرازيلية، أول من أمس الخميس، قراراً يصبّ في مصلحة لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (الصورة)، وذلك بتأكيدها إلغاء الإدانات القضائية الصادرة على الرئيس اليساري الأسبق بتهم فساد، ما يجعله مؤهلاً للترشح للانتخابات الرئاسية عام 2022. ولا يعتبر قرار المحكمة، الذي اتخذ بأغلبية ثمانية قضاة مقابل ثلاثة، لولا بريئاً، لكنه يعيد الدعاوى إلى نقطة البداية عبر إحالة القضايا إلى محكمة أخرى.

(فرانس برس)

ألمانيا: تحقيق مع روسي مشتبه باغتيال معارض

أعلنت النيابة العامة الفدرالية الألمانية، أمس الجمعة، أنها تحقق مع روسي مسجون في ألمانيا منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، بشبهة التخطيط لاغتيال معارض روسي مقيم في البلاد. وقالت النيابة إن المشتبه به متهم بـ«الاستعداد لارتكاب جريمة قتل والتحضير لعمل عنف خطير يهدد الدولة وانتهاك قانون السلاح». ولم تقدم تفاصيل حول هوية الضحية أو مكان وجوده.

(فرانس برس)

متابعة

ميانمار: معارضو الانقلاب يشكّلون «حكومة وحدة وطنية»

يستمرّ المعارضون للانقلاب العسكري في ميانمار في تنظيم صفوفهم، رغم القمع الدموي للعسكريين، فاعلنوا عن تشكيل حكومة وحدة وطنية امس

انتقل معارضو الانقلاب العسكري في ميانمار إلى المواجهة السياسية، مع إعلانهم أمس الجمعة، تشكيل «حكومة وحدة وطنية»، تضمّ أعضاء البرلمان المعزولين وأفراداً من جماعات عرقية ورموزاً في الحركة المعارضة للانقلابيين، حسبما ذكرت قناة «بابليك فويس». وتزامنت خطوتهم مع إعلان الاتحاد الأوروبي فرضه عقوبات على 10 من العسكريين الانقلابيين في البلاد، يوم الاثنين المقبل.

ودعا معارضو الحكم العسكري في وقت سابق إلى «إضراب صامت»، أمس، وحثوا الناس على البقاء في بيوتهم حداداً على أرواح أكثر من 700 شخص قُتلوا في الاحتجاجات على انقلاب 1 فبراير/شباط الماضي. ودعوا إلى ارتداء ملابس سوداء، في حال اضطرارهم للخروج من منازلهم. ويفكر النشطاء في طرق جديدة للتعبير عن المعارضة، في الوقت الذي تصعّد فيه قوات الأمن إجراءاتها القمعية. وذكرت إحدى النشطاء إي فينزار مونغ، على صفحتها في «فيسبوك»، أنه «يجب أن ننظم إضراباً صامتاً للتعبير عن حزننا على الشهداء الذين ضحوا بحياتهم، فاشدّ الأصوات صمتاً هو أعلاها».

وكان يوم أمس الرابع في عطلة العام البوذي الجديد ومدتها خمسة أيام. ويحجم الكثيرون هذا العام عن الاحتفالات المعتادة للتركيز على حملتهم المناهضة للحكام العسكريين الذين أطاحوا حكومة أونغ سان سو تشي واحتجزوها وكثيرين آخرين. وكانت شوارع مدينة يانغون الرئيسية خالية إلى حد كبير حسبما قال سكان بها، في حين عقد محتجون متشحون بالسواد تجمعات صغيرة في ست مدن وبلدات كما ذكرت تقارير إعلامية. ولم ترد أنباء عن أحداث عنف، لكن إذاعة «آسيا الحرة»، ذكرت أن اثنين قتلا بالرصاص في بلدة مينجيان، وسط البلاد، مساء أول من أمس الخميس. ولم يتسن الوصول إلى متحدث باسم المجلس العسكري الحاكم للتعليق. ويعتقل الجيش ايضا من ينتقدونه، بل نشر اسماء أكثر من 200 مطلوب بموجب قانون يجرم التشجيع على التمرد. واعتقلت السلطات اثنين من منظمي الاحتجاجات البارزين الخميس، إلى جانب ممثل ومغن معروفين

يواصل المعارضون احتجاجاتهم رغم العنف (فرانس برس)

ستعقد «آسيان» قمتها في 24 إبريل لبحث الأزمة في ميانمار

بانقلابهما الانقلاب العسكري. وذكرت مجموعة «ميانمار الآن» الإعلامية، أن الجنود داهموا معبداً بوذياً شهيراً في ساعة متأخرة من مساء الخميس في مدينة ماندالاي، ثاني أكبر مدن البلاد واعتقلوا اثنين.

بدوره، سيفرض الاتحاد الأوروبي يوم الاثنين عقوبات على عشرة من أعضاء المجموعة العسكرية، فضلاً عن شركتين تمدانها بالتمويل، كدليل على إدانة القمع العنيف للتظاهرات، حسبما أفادت مصادر دبلوماسية أمس. ومن المفترض أن تصادق على هذه العقوبات عواصم الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الـ27 بعد غد الاثنين في بروكسل. وستدخل العقوبات حيز التنفيذ بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي. وتمّ تحديد مبدأ هذه العقوبات في 22 مارس/آذار الماضي، عندما فرض الوزراء الأوروبيون عقوبات على رئيس المجموعة العسكرية الجنرال مين أونغ هلاينغ وتسعة من كبار ضباط القوات المسلحة، إضافة إلى رئيس اللجنة الانتخابية. وتشمل العقوبات الأوروبية حظر السفر أو العبور عبر الاتحاد الأوروبي وتجميد أصول في دول الاتحاد، إضافة إلى حظر تمويل الاتحاد الأوروبي للشركات المعنية. وفرضت بريطانيا والولايات المتحدة عقوبات على مجموعتين في ميانمار مرتبطتين بالمجموعة العسكرية، هما «شركة ميانمار الاقتصادية القابضة» و«مؤسسة ميانمار الاقتصادية»، وهما مصدر تمويل للمجموعة العسكرية.

ومن المقرر أن يجتمع زعماء دول جنوبي شرق آسيا (آسيان) في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، الأسبوع المقبل لبحث الأزمة السياسية في ميانمار. ووفق وكالة الأنباء الألمانية «دي بي إيه»، فقد دعا الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو إلى عقد قمة للرابطة التي تضم عشرة أعضاء الشهر الماضي. وستُعقد القمة بحضور الزعماء شخصياً في جاكرتا في 24 إبريل/ نيسان الحالي، وفقاً لما ذكره مصدر قريب من الرئيس الإندونيسي، مضيفاً أنه «من المتوقع أن يتم تمثيل جميع الدول العشر». وتضم الرابطة في عضويتها إندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند، والفيليبين، وسنغافورة، وبروناي، وفيتنام، ولاوس، وميانمار وكمبوديا.

وكان العسكر قد فتحوا النار، أول من أمس الخميس، على احتجاج نظمه عاملون في القطاع الطبي في مدينة ماندالاي، وأن رجلاً قتل وأصيب آخرون في إطلاق نار في منطقة قريبة. وذكرت خدمة هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» بلغة ميانمار أن العاملين في القطاع الطبي، وبعضهم كان في طليعة الحملة المناهضة للانقلاب، احتشدوا في ماندالاي، لكن القوات وصلت سريعاً لتفريقهم وفتحت النار واعتقلت عدداً منهم.

(رويترز، فرانس برس)

الحدث

هونغ كونغ: الصين تواصل قمعها باسم القانون

تواصل السلطات الصينية قمع الأصوات المعارضة في هونغ كونغ، بموجب قانون القومي الذي فرضته على الإقليم العام الماضي، مع إدانة 9 أشخاص

حُكم، أمس الجمعة، على تسعة من المعارضين في هونغ كونغ بالسجن، لتنظيمهم مسيرة خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة عام 2019، والتي أدت إلى حملة قمع ساحقة من جانب الصين. ومن بين المحكوم عليهم «أبو الديمقراطية» في الإقليم، مارتن لي، وكذلك قطب الإعلام المؤيد للمعارضين جيمي لاي. ودِين المتهمون في وقت سابق من هذا الشهر بتنظيم تظاهرة ضخمة والمشاركة فيها في أغسطس/ آب 2019، شارك فيها نحو 1,7 مليون شخص لمعارضة مشروع قانون كان سيسمح بتسليم المشتبه بهم إلى الصين لمحاكمتهم. والاحتجاج لم يكن مصرحاً به من قبل الشرطة. ولي، محامٍ ونائب برلماني سابق، يبلغ من العمر 82 عاماً، ومعروف بمناصرته لحقوق الإنسان والديمقراطية في هونغ كونغ، وقد حُكم عليه بالسجن 11 شهراً مع وقف التنفيذ، بفعل أخذ سنه في الاعتبار. أما لاي مؤسس صحيفة «أبل دبلي» في هونغ كونغ، فحُكم عليه بالسجن لمدة 12 شهراً. وقبل إصدار الحكم، تم سجنه احتياطياً بتهم أخرى، بما في ذلك «التواطؤ مع قوات أجنبية للتدخل في شؤون هونغ كونغ»، وهي جريمة جديدة بموجب قانون الأمن القومي الذي فرضته الحكومة المركزية في بكين على الإقليم العام الماضي. وهذه المرة الأولى التي يحكم فيها على لاي البالغ من العمر 73 عاماً. وقبل وقت قصير من صدور الحكم، طالب المدّعون العامون بإضافة تهمتين جديدتين ضد لاي، هما التآمر للتواطؤ مع قوات أجنبية بموجب قانون الأمن القومي والتآمر لعرقلة سير العدالة.

وحُكم على النائب السابق، الناشط المعارض لي تشيوك يان، بالسجن 12 شهراً. ويان معروف بمساعدته في تنظيم وقفات احتجاجية سنوية على ضوء الشموع في هونغ كونغ، في ذكرى القمع الدموي لاحتجاجات في ميدان تيانانمين في العاصمة الصينية عام 1989. وشكلت إدانة الموقوفين وأحكامهم أحدث ضربة للحركة المعارضة المتعثرة في الإقليم، وسط حملة قمع مستمرة من قبل بكين وسلطات هونغ كونغ الموالية لها، ضد المعارضة.

وسبق أن حذر مدير مكتب اتصال الحكومة المركزية الصينية في هونغ كونغ، لوه هوي نينغ، مساء الخميس «القوى الأجنبية من التدخل في الحد الأدنى للأمن القومي» في الإقليم، مهدداً بالانتقام. وقال: «عندما يحين الوقت، يجب اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بأي قوى خارجية أو أجنبية قد تتدخل في شؤون هونغ كونغ، أو تحاول استخدام هونغ كونغ كذريعة». وفي حفل افتتاح يوم «تعليم الأمن القومي» في هونغ كونغ، أشار إلى «أننا سنقترح اعتراضات قوية ونعلمهم درساً»، مشدّداً على أن «كل فرد في هونغ كونغ يحتاج إلى احترام المسؤولية القانونية للحفاظ على الأمن القومي في المدينة». وأضاف أن «أي شخص يريد تجاوز الحد الأدنى للأمن القومي ومعيشة الناس، فإن السلطات المركزية لن تسمح أبدا بمثل هذه الأعمال».

وكانت شرطة هونغ كونغ قد احتفلت بيوم الأمن القومي في الصين الذي بدأ الاحتفال به عام 2015، لكنه الأول من نوعه في الإقليم، بعد فرض قانون العام الماضي. وأبرز ما شهده العرض كان تحليق مروحية فوق الموقع ونزول أفراد الشرطة منها، في محاكاة للسلوك المتبع في حالة التعبئة لمواجهة الحوادث الإرهابية. وعلى الرغم من أن هونغ كونغ تصنف من المواقع منخفضة الخطورة، إلا أن «الإرهاب» أصبح الآن في صلب الجرائم المنصوص عليها في قانون الأمن القومي. واعتقلت السلطات الصينية أكثر من 10 آلاف شخص خلال الاحتجاجات، ووجهت اتهامات إلى أكثر من 2500 شخص. كما اعتُقل أكثر من 100 شخص بموجب قانون الأمن القومي، معظمهم من السياسيين والشخصيات المعارضة. وحظرت بكين وسلطات الإقليم التظاهرات، مرات عدة، سواء لأسباب أمنية أو بسبب فيروس كورونا، ولا تزال التجمعات التي تضم أكثر من أربعة أشخاص محظورة بموجب تدابير مكافحة الوباء.

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)

معارضون يحتجون على الأحكام القضائية أمس (Getty)

موسكو تبلغ واشنطن ردها على العقوبات

محاولات لتهدئة التوتر الروسي الأميركي

سعت موسكو وواشنطن إلى إعادة جسور التواصل بينهما، على الرغم من العقوبات والعقوبات المضادة، إذ جدد الرئيس الأميركي اقتراحه لعقد قمة مع نظيره الروسي

واشنطن، موسكو ـ **العربي الجديد**

دخلت فنلندا والنمسا على خط محاولة إيجاد تهدئة بين موسكو وواشنطن، عبر عرضهما استضافة قمة بين الرئيسين الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين، اللذين مدا أيديهما إلى بعضهما البعض، على الرغم من إبلاغ الكرملين السفير الأميركي لدى روسيا جون سوليفان رد موسكو على العقوبات الواسعة التي فرضها بايدن على روسيا أمس الأول.

وقال مكتب الرئيس الفنلندي سولي نينيستو، لوكالة «فرانس برس»، إن هلسنكي التي سبق أن استضافت قمة بين الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وبوتين عام 2018، «أبلغت كلاً من واشنطن وموسكو رغبتها في تنظيم» اللقاء الأول بين الرئيسين. وتقيم فنلندا، غير العضو في حلف شمال الأطلسي، علاقات دبلوماسية مقربة مع روسيا، ما يجعل منها جسراً دبلوماسياً مع موسكو. وأجرى نينيستو المؤيد لإبقاء الحوار مع موسكو، اتصالاً «مطولاً» مع بوتين مساء الثلاثاء الماضي، تمّ التطرق خلاله للقاء المحتمل مع بايدن، بحسب هلسنكي. بدورها، عبّرت النمسا عن استعدادها لاحتضان اللقاء في حال رغبت واشنطن وموسكو في ذلك. وذكرت وزارة الخارجية في النمسا أن البلد «مستعد دائماً لاستضافة محادثات رفيعة المستوى من جميع الأنواع. يعرف الطرفان أننا جاهزون».

ومزج بايدن، أمس الأول، بين الهجوم واليد الممدودة، إذ أعلن فرض سلسلة عقوبات ماليّة قاسية على روسيا وطرد عشرة من دبلوماسيّيها، ما أثار غضب موسكو. إلا أنه جدّد اقتراحه عقد قمة مع بوتين لبدء «خفض التصعيد» في العلاقات بين البلدين. واعتبر بايدن، في تصريح للصحافيين، أنّ «الوقت حان لخفض التصعيد» بين واشنطن وموسكو، مشيراً إلى أنه ما زال هناك مجال يتيح للبلدين العمل معاً. وقال «كنت واضحاً مع الرئيس بوتين بأنه كان بإمكاننا المضي إلى أبعد من هذا (العقوبات) لكني آثرت ألا أفعل ذلك. اخترت التصرف بشكل متناسب».

وحض بايدن الرئيس الروسي على الامتناع عن أي عمل عسكري ضد أوكرانيا. وكرر مجدداً عرضه عقد قمة مع بوتين «هذا الصيف في أوروبا» بهدف «بدء حوار استراتيجي حول الاستقرار»، وخصوصاً حول الأمن ونزع السلاح. وأعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي، أمس الأول، أن «هدفنا هنا ليس التصعيد وإنما فرض إجراءات على ما نشعر أنها أعمال غير مقبولة من جانب الحكومة الروسية».

ووصف الكرملين، أمس الجمعة، بالإيجابية رغبة بايدن، على غرار بوتين، في تعزيز الحوار بينهما. وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية إن «الرئيس بوتين تحدث (أولاً) عن ضرورة تطبيع العلاقات وخفض التصعيد، وبالتالي فإن تطابق وجهات نظر الرئيسين هو أمر إيجابي». وكان يشير بهذا الكلام إلى دعوة أطلقها الرئيس الروسي في مارس/آذار الماضي لإجراء حوار يبثّ مباشرة على الإنترنت، بعد أن وصفه بايدن بأنه «قاتل». وأشار بيسكوف إلى أن تحليل المبادرة الأميركية الجديدة سيتطلب «بعض الوقت»، مضيفاً أن روسيا ستعلن عن ردها على المقترح وفقاً لقرار بوتين، مذكراً بأن «الرئيس بوتين تحدث أصلاً عن إمكانية عقد لقاء في غضون الأيام القليلة المقبلة أو أي موعد لاحقاً، ولم يتحدث عن أي شروط».

وشدد على أن «مبادرة بوتين طرحت أصلاً بهدف محاولة إعادة بناء العلاقات وإطلاق حوار بين روسيا والولايات المتحدة»، مضيفاً أن «مواقف بوتين وبايدن تتطابق بشأن ضرورة خفض التصعيد القائم في العلاقات بين موسكو وواشنطن، لكن تختلف فيما يخص إدراك ضرورة مراعاة المصالح المتبادلة». وكانت روسيا حذرت سابقاً من أن تبني عقوبات جديدة «لن يكون في صالح» تنظيم قمة بين بايدن وبوتين.

وتعد العقوبات الأميركية، أمس الأول، من أقسى الإجراءات ضد روسيا منذ طرد العديد من الدبلوماسيين في نهاية ولاية باراك أوباما. والرد الروسي لم يتأخر، إذ

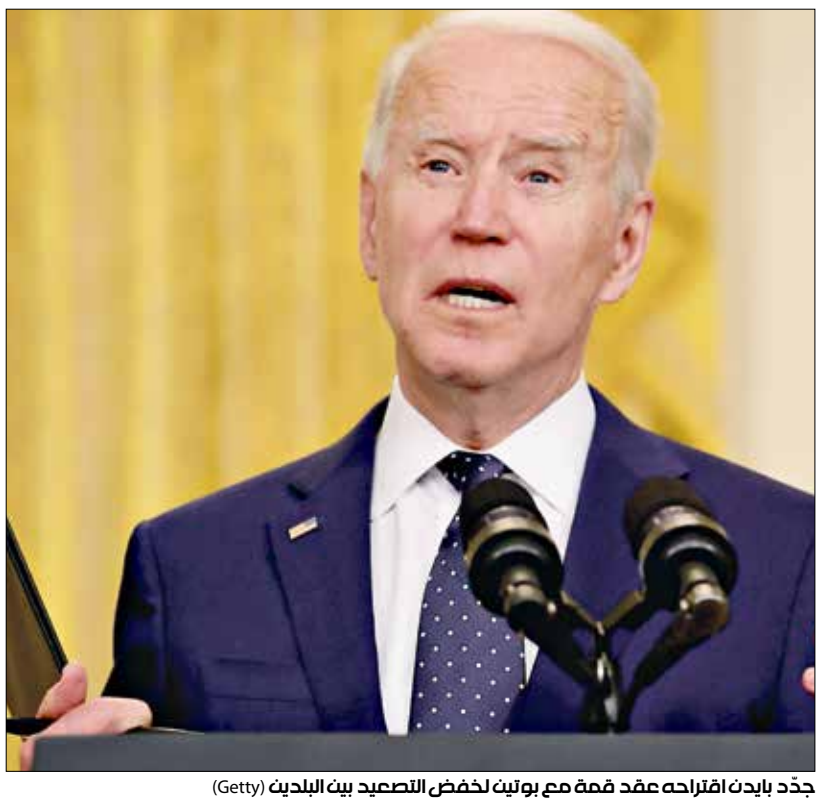
جدّد بايدن اقتراحه عقد قمة مع بوتين لخفض التصعيد بين البلدين (Getty)

أعلن بيسكوف أن مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف، أبلغ السفير الأميركي في موسكو جون سوليفان، الرد الروسي على العقوبات الأميركية الجديدة، من دون تحديد نوعيتها. وقال «وفقاً للقرارات التي تم اتخاذها، استدعى أوشاكوف، جون سوليفان، وأبلغه برد الجانب الروسي على العقوبات الأميركية التي فرضت ضد روسيا». وأوضح بيسكوف أن بوتين ناقش كيفية الرد على العقوبات الأميركية الجديدة مع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الروسي.

ومنذ وصوله إلى البيت الأبيض، أشار بايدن إلى أنّه يُعدّ ردّه على سلسلة من الأعمال التي نُسبت إلى موسكو، بما في ذلك هجوم إلكتروني هائل والتدخّل

> عبرت فنلندا والنمسا عن رغبتهما باستضافة قمة بايدن وبوتين

في الانتخابات الأميركيّة العام الماضي. ووصفت وكالة الاستخبارات الروسية اتّهامات واشنطن لموسكو بالضلوع في هجوم سيبراني، استُخدمت خلاله شركة «سولار ويندز» الأميركية في العام 2020، بأنها «ترهات لا فائدة ترتجى من قراءتها». وأعلن البيت الأبيض أنه سيرد على تقارير تفيد بأن روسيا قدمت مكافآت لحركة «طالبان» لقتل جنود أميركيين في أفغانستان، لكنه أشار إلى أنه لن يعلن عن رده لحماية القوات الأميركية، موضحاً أن الأمر سيعالج عبر «القنوات الدبلوماسية والعسكرية والمخابراتية». وأكد المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى أفغانستان، رئيس دائرة آسيا الثانية في وزارة الخارجية الروسية، زامير كابولوف، لوكالة «سبوتنيك» أمس الجمعة، أن واشنطن، على الرغم من تصريحات البيت الأبيض، لم تقدم بيانات عبر القنوات الدبلوماسية حول تورط موسكو في تنظيم عمليات هجوم على الجنود الأميركيين في أفغانستان. وقال «لم يعطونا أي معلومات»، مشيراً إلى أن الجانب الأميركي نفسه أوضح أنه «ليس لديه مثل هذه البيانات». وأضاف «لا يوجد أي دليل على التورط الروسي، وإذا تم التحقيق بهذا الموضوع بشكل عادل، فإن الجانب الأميركي سيفهم أنه يقوم بعمل أحمق».

على جبهة ثانية، يبدو أن واشنطن وباريس تحاولان من جهتهما تخفيف التوتر مع موسكو بشأن حشد قوات روسية على الحدود مع أوكرانيا. وأعلن قائد القوات الأميركية في أوروبا الجنرال تود وولترز أنّ احتمال غزو روسيا لأوكرانيا في الأسابيع المقبلة «تقلص إلى النصف». ورداً على سؤال أمام لجنة بمجلس النواب حول التصعيد الأخير بين روسيا وأوكرانيا، قال وولترز، الذي يقود أيضاً قوات حلف شمال الأطلسي، إنّه «قلق للغاية». لكن عندما طلب منه تقييم احتمال غزو أوكرانيا في الأسابيع المقبلة، أجاب «تقلّص إلى النصف». وأضاف «شعوري، بالنظر إلى ما أراه حالياً، هو أن هذا الاحتمال سينخفض».

وفي باريس، عقد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قمة مع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، قبل أن تنضم إليهما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عبر تقنية الفيديو. وقال مسؤول في الرئاسة الفرنسية، تحدث شرط عدم الكشف عن هويته قبل المحادثات، «هدفنا تهدئة التوترات». وأضاف «كل العمل الذي نقوم به هو لدعم سيادة أوكرانيا». وكان زيلينسكي قال، في مقابلة مع صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية نشرت أمس، «أمن أوروبا يعتمد على أمن أوكرانيا»، مضيفاً أن بلاده تسعى للحصول على دعم من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وتابع «حان الوقت للتوقف عن الحديث واتخاذ القرارات».

وأعرب الكرملين، من جهته، عن أمله في أن يقنع ماكرون وميركل الرئيس الأوكراني بالالتزام باتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق السلام لعام 2015 لشرق أوكرانيا الذي تم توقيعه في مينسك، عاصمة بيلاروسيا. وقال بيسكوف إن روسيا تتوقع من الزعيمين الفرنسي والألمانية «استخدام نفوذهما ونقل الحاجة إلى التوقف بحزم عن أي أعمال استفزازية على طول خط السيطرة، والتأكيد على أهمية المراقبة غير المشروطة لوقف إطلاق النار». وأشار إلى تراجع في انتهاكات وقف إطلاق النار على الجبهة الأوكرانية، لكنه رأى أن هذا ليس «سببًا يدعو تمامًا للاطمئنان».